حول نظرية «التضبيط»

سمير أمين(*)

ملخص

On the theory of Regulation

by Dr. Samir Amin

Modern regulation theories attemps at interpreting mechanisms by which capitalism manages to solve its contradictions. Previous theories were partial, thus raising the danger of causing more serious contradictions. The author draws on his prior contributions to differentiate between mechanisms operating during three eras: First, the period 1800-1920 relevant to Marx's «Capital»; second, what may be called «Fordism» (ascribed to Mr. Ford) covering the half century terminated by the 1968 crisis, a period of mass labour and mass consumption, with emphasis shifted from lowering wages to raising productivity, while divorcing political from economic mechanisms, and introducing changes in social structures and role of various policy tools, including credit management. The current era suffers from severe contradictions in the center (dominated by the USA), variations in the peripheries, and a resurgence of «nationalism». This obscures regulation mechanisms, threatening with incurable contradictions that justify labelling it eh «Empire of Chaos».

(*) مدير مكتب افريقيا، منتدى العالم الثالث، داكار، السنغال.

- ١ -

١ ـ تقوم الرأسمالية ـ شأنها في ذلك شأن جميع النظم الحية ـ على منظومة تناقضات تتغلب عليها طوال مدة تاريخها دون أن تلغيها بالطبع. وتكون مجموعة الآليات والمؤسسات التي تكيف القوى الاجتماعية بحيث إنها تتيح هذا التغلب في مكان وزمان متعينين نمطاً ملموساً لما أطلق عليه اسم «نمط تضبيط الرأسمالية». فكانت مساهمة النظريات الحديثة التي أسمت نفسها «نظريات التضبيط» أولاً أنها لفتت النظر إلى هذا الأمر وثانياً أنها أعطت له اسماً[1]. بيد أنني لست مقتنعاً بأن هذه النظريات أنتجت مفهوماً خاصاً بالظاهرة لأنها فيما يبدو لي لم تتناول إلى الآن عدا حالة فريدة واحدة في المكان والزمان من بين مجموعة ظواهر التضبيط الواسعة. على أن مجرد الاعتراف بأن ثمة قوى وآليات «تضبيط» إعادة تكوين الرأسمالية يعتبر في رأيي تقدماً ملحوظاً وتحريراً من الماركسية الدجمائية المبتذلة (التي أميزها دائماً من المادية التاريخية بوصفها منهجاً علمياً متفتحاً) التي تكتفي بسرد تناقضات النظام من منظور ثابت استاتيكي.

إن التساؤل الذي يأتي للذهن فوراً، بعد الاعتراف بأن النظام يتغلب على تناقضاته، هو «إلى متى» سيكون الأمر كذلك. فالسؤال بالغ الأهمية لمن يضع نفسه في موضع ضحايا النظام فيريد أن يساهم في رسم استراتيجية نضالية فعالة ضد الرأسمالية.

يفرض المنهج تحديد التناقضات الحقيقية (والتشديد لإظهار أهمية النعت) للرأسمالية القائمة بالفعل وطرح فرضيات ملائمة بخصوص تمفصلها بعضها ببعض، وذلك دون افتراض مسبق بأن هيكل منظومة هذه التناقضات ظلّ ثابتاً كما هو طوال تاريخ الرأسمالية. فالمهم هنا هو تحديد المراحل التي مرت بها هذه الهياكل، وبالتالي أنماط التضبيط. وقد ساهمت نظريات التضبيط في طرح السؤال مساهمة إيجابية من خلال إبرازها خصوصية الرأسمالية في مرحلة «الفوردية». بيد أن هذه المساهمة تبدو لي محدودة وغير كافية لأن النظرية المعنية وضعت الرأسمالية الفوردية تحت المجهر وتركت المناطق الخارجية عن المساحة المكبرة في الظلام. بمعنى آخر وجهت الأنظار إلى المناطق المتقدمة للرأسمالية المركزية نسيا البعد العالمي للرأسمالية كما لو كانت المراكز منفصلة عن الأطراف بحيث يمكن فهم الأولى دون وضعها في الإطار العالمي الذي تنتمي إليه.

٢ ـ أود في هذا المقال أن أعود إلى المراحل التي مرت بها الرأسمالية منذ أن اتخذت شكلها المتكامل بدءاً بالثورة الصناعية، وأن أضع أنماط التضبيط المتتالية في هذا الإطار.

لعل هذه الدراسة ستساعد على تحديد ما تمّ «ضبطه» وما لم «يُضبط» تماماً، بحيث

---

(١) يجد القارىء عرضاً لنظريات التضبيط في
Robert Boyer, **La théorie de la régulation,** (Paris, La Découverte, 1986).

يمكن أن تظهر التناقضات الملموسة التي تغلب النظام عليها في هذه المرحلة سواء أكانت هذه التناقضات قد عملت على المستوى الوطني أم كانت عالمية النطاق. وفي هذا الصدد أذهب إلى أن تخفيف بعض التناقضات من خلال نمط تضبيط معين يجعل تناقضات أخرى تحتدم عنفاً وتتضاعف. وأعتقد أن هذه الملاحظة هامة من وجهة نظر تقدير فعالية الاستراتيجيات النضالية ضد الرأسمالية.

٣ ـ التناقض بين رأس المال والعمل هو بالطبع التناقض الجوهري الذي يحدد طبيعة الرأسمالية. علماً بأن رأس المال والعمل هنا لا بد أن يفهما بالمعنى الدقيق الذي حدده ماركس. فالعمل هو عمل العامل الحرّ المضطر إلى أن يعرض قوته للعمل للبيع في سوق العمل، لأن هذه القوة هي ثروته الوحيدة، أما رأس المال فهو علاقة اجتماعية خاصة تتيح للبورجوازية (كطبقة اجتماعية) امتلاك العمل الميت المتبلور في وسائل الإنتاج الضخمة (المصانع وآلاتها) التي دونها لا يمكن تصوير إمكان الإنتاج الحديث. وقد تبدو هذه الملاحظة بديهية، إلّا أن التذكير بها مفيد، خاصة وأن الاتجاه الحالي في نقاش موضوع الرأسمالية يخلط بين رأس المال والثروة، تراكم رأس المال والتراكم النقدي والمالي، الرأسمالية والتبادل السلعي... الخ، الأمر الذي يمحو معنى التحولات الكيفية التي أنتجها نمط الإنتاج الرأسمالي[٢].

ليس معنى هذه الملحوظة أن التناقض الجوهري، الكنهي، هو الوحيد ولا أنه التناقض الرئيسي. أقصد بهذا الأخير ذلك التناقض الذي تتمحور حوله النضالات الفعالة التي تحكم بدورها تطور النظام. ولكن أقول هنا إن التناقض الجوهري يجعل الرأسمالية نظاماً يحمل في ثناياه ميلاً دائماً نحو فائض الإنتاج (على الاستهلاك) وهو ظاهرة جديدة في تاريخ الإنسانية لم تتواجد قبل الثورة الصناعية.

وليس من العسير إثبات هذه الأطروحة[٣]. فإذا اعتبرنا نموذجاً للتراكم منحصراً في القسمين المعروفين في تحليل ماركس (إنتاج وسائل الإنتاج وإنتاج وسائل الاستهلاك) لتوصلنا إلى ضرورة زيادة الأجر الحقيقي من مرحلة إلى المرحلة التالية لها بنسبة محددة تتوقف على زيادة الإنتاجية في كل من القسمين. على أن العلاقة الاجتماعية بين البورجوازية والبروليتاريا تضغط في اتجاه معاكس لهذا التكيف الضروري: فالأجر يميل إلى أن يكون دائماً أقل مما يجب أن يكون عليه أخذاً في الاعتبار إنتاجية العمل. أي بمعنى آخر ينتج النظام، من تلقاء نفسه وبصفة دائمة، ميلاً لفائض الإنتاج، أو لنقص الاستهلاك. فالتعبيران مرادفان يمثلان وجهين متقابلين للظاهرة نفسها. عدم تكيف مستوى الأجر لمقتضيات امتصاص الناتج الاجتماعي الموسع.

---

(٢) S. Amin, «Capitalisme et Systéme monde», **Sociologie et Société,** Montréal,. 1992.

(٣) يجد القارىء أول صيغتي لهذه الأطروحة في رسالتي للدكتوراه، باريس ١٩٥٧، كذلك في «التراكم على صعيد عالمي» ثم في شكل نموذج في «التبادل غير المتكافىء وقانون القيمة»، الطبعة الفرنسية الأخيرة عام ١٩٨٨، ص ٢٤ ـ ٣٥.

ليس إذن الركود موضع التساؤل الحقيقي، على خلاف خطاب المدح للرأسمالية السائد، المعجزة التي تتطلب تفسيراً هي التنمية العجيبة التي حققتها الرأسمالية رغم ميلها الدائم للركود! وفي هذا المجال المعروف باسم مشكلة الدورات الطويلة لكوندراتيف Kondratieff، تقدمت بأطروحة تتفق تماماً مع آراء باران وسويزي Baran & Sweezy (وهي أطروحة تعارض الآراء الشائعة في الموضوع) فتركز على توافق مراحل الازدهار الاقتصادي والتنمية المتعجلة من جانب وحدوث تطورات سياسية هامة وإبداعات تكنولوجية من شأنها أن توسع الأسواق. وهذه اللحظات الحاسمة هي بالتوالي الآتية: (١) الثورة الصناعية الأولى وحروب الثورة الفرنسية وامبراطورية نابليون، (٢) السكك الحديد والوحدة الألمانية والإيطالية، (٣) الكهرباء والاستعمار الكولونيالي، (٤) إعادة بناء أوروبا واليابان بعد ١٩٤٥ وحضارة السيارة، (٥) للمستقبل القادم ثورة الكومبيوترية وغزو الفضاء وإعادة فتح الشرق الاشتراكي المزعوم سابقاً.

على أن الميل الدائم للركود قد فرض في المراكز المتقدمة نفسها تبلور قسم ثالث ليلعب دوراً حاسماً في امتصاص الفائض (أتفق هنا مع أطروحة سويزي) وهو بالتالي آلية من آليات التضبيط الأساسية.

على أن هذا التضبيط قد اقتصر على دول الرأسمالية المركزية. أما على صعيد النظام كنظام عالمي[٤] حيث يغيب التضبيط يحكم قانون التراكم (أو قانون الإفقار النسبي). بيد أن ماركس قد قلل في تقديره للاستقطاب العالمي وبالتالي عمم آليات التضبيط (زيادة الأجر بموازاة زيادة الإنتاجية) على مختلف النظم الوطنية الجزئية المكونة للاقتصاد الرأسمالي العالمي ـ هذا بينما أخذ ظاهرة الاستقطاب في الاعتبار وإعطاؤها نصيبها ينيران الصورة تماماً: فبينما يميل توزيع الدخل في المراكز إلى الثبات يزداد التفاوت في هذا التوزيع في الأطراف[٥].

ـ ٢ ـ

١ ـ إن المرحلة التي تمتد من الثورة الصناعية الأولى إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى (١٨٠٠ ـ ١٩٢٠) تمثل مرحلة طويلة تتسم بسيادة «الصناعة الميكانيكية الكبرى» التي درسها ماركس في كتابه «رأس المال». وفي خلال هذه المرحلة أعيد تكوين الرأسمالية بالتعمق الرأسي المستمر والتوسع الأفقي الدائم، الأمر الذي يعني أن النظام تغلب على تناقضاته، وبالتالي يمكن أن يكون مجالاً لدراسة آليات «التضبيط» الخاصة بهذه المرحلة.

ولكي نبرز ما تم تضبيطه، أي ما هي التناقضات التي تغلب النظام عليها وما هي

---

(٤) Amin, **Capitalism et système mondial**.

(٥) راجع «توزيع الدخل...» في: **ما بعد الرأسمالية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨، ص ٥٨ ـ ١٠٣.

التناقضات التي ازداد احتدامها، ينبغي أن نتفق على أهم سمات المرحلة وهي - في رأيي - التالية:

(أ) شهدت المرحلة تكوين نظم إنتاجية رأسمالية وطنية متمركزة على الذات ومصنعة، قامت الدولة البورجوازية الوطنية الجديدة بدور حاسم في بنائها.

(ب) اتسم الهيكل الاقتصادي الوطني بالسمات الآتية: أولاً تكوين نسيج من المؤسسات الصناعية الممكنة (أي المستخدمة تقنيات تتجاوز ما تحقق في عصر المصنع اليدوي السابق) من حجم متوسط أو صغير نسبياً، تتمتع بأفضلية مقارنة في منافستها على حساب المنتجين الحرفيين السابقين، وتنفتح على سوق موسَّعة نتيجة إثراء البورجوازية الجديدة وتوسع الطبقة العاملة الجديدة، وثانياً تخلف التحديث في قطاع الزراعة وقطاعات الخدمات (السكن، الخدمات الشخصية) التي ظلت تعمل على أساس أشكال إنتاج سلعي قليل الرسملة، تهيمن عليها بالتالي الملكية العقارية الريفية (لصالح الفلاحين أو أرستوقراطية حسب الظروف) والحضرية أو يسودها الإنتاج السلعي الصغير البسيط، وثالثاً تفتت سوق الادخار والأموال التي كانت تقوم على جمعها شبكة من المؤسسات الإقليمية ذات الطابع الشخصي البارز (بنوك صغيرة، رجال مال)، والمرتبطة بأصحاب المشروعات المنتجة ارتباطاً مشخصاً هو الآخر، ورابعاً اندماج تدريجي للسوق في أبعادها الثلاثة: كسوق للإنتاج الصناعي الجديد وفائض إنتاج المزارعين على استهلاكهم الذاتي، كسوق لرأس المال من خلال ارتباط الشبكات المالية الإقليمية بعضها ببعض، وكسوق للعمل الأجير من خلال التمدين والهجرة الداخلية من الريف للحضر[٦].

(ج) من حيث المضمون الاجتماعي كانت بورجوازية رجال أعمال صناعيين ورجال مال وملاك عقاريين ريفيين وحضريين تكون طبقة مسيطرة وحاكمة. أما العمل في المصانع فكان قائماً على طبقة من العمال ذوي المؤهلات المهنية العليا متسلطين على آليات الصنع Proces fabrications (وهؤلاء العمال القريبون من المهندسين الذين كان عددهم قليلاً في هذا العصر انحدروا من أصول حرفية). هذا بينما فئة العمال دون مهارة مهنية تكونت من فقراء الفلاحين ضحايا التحديث ورسملة الزراعة. على أن فتح أبواب الهجرة إلى أمريكا لهذا الفائض النسبي من السكان الريفيين قد خفف العبء الواقع على المجتمع الوطني فساعد على تعجيل تنميته.

وفي هذا الإطار أرى أن ثمة نظامين اثنين للتضبيط عملا على المستوى الوطني بفعالية كبرى وهما: نظام تحالفات سياسية من جانب ونظام مركزية إدارة الائتمان والنقد من الجانب الآخر، هذا بينما لم يكن هناك نظام تضبيط يعمل على صعيد دولي.

---

(٦) ترجع هذه الصيغة أيضاً إلى رسالتي (١٩٥٧). راجع أيضاً «التراكم»، الطبعة الفرنسية ١٩٧٠، الجزء الثاني، الفصل الثالث.

٢ ـ لنظام التضبيط من خلال التحالفات الاجتماعية المحلية طابع سياسي حاسم.

كان الغرض الأساسي من هذه التحالفات عزل الطبقة العاملة الجديدة، المستعدة للانتفاضات المتكررة، الأمر الذي كان يعتبر خطيراً في هذا العصر، أخذا في الاعتبار نوعية الأسلحة (فكانت إقامة متاريس وسيلة فعالة في المعارك الحضرية). لذلك رأت البورجوازية أن من الضروري الدخول في حل وسط تاريخي historical compromise إما مع الفلاحين الذين تكونوا في أغلبيتهم من «متوسطي الفلاحين» نتيجة ثورة جذرية (حالة فرنسا) وإما مع ارستوقراطيات (حالتا انجلترا وألمانيا). وتجلت هذه التحالفات في سياسات اقتصادية ملموسة تشمل حماية الأسواق الزراعية الوطنية، وتدخل من قبل الدولة لمساندة الملكيات الصغيرة والمتوسطة (من خلال سياسات ائتمان... الخ)، وتشويه العبء الضريبي في صالح الفلاحين والملاك العقاريين... الخ. أدت هذه السياسات إلى مستويات معيشية أعلى لصالح الفلاحين وعلى حساب العمال. على أن آليات التضبيط هذه شملت أيضاً ممارسات اجتماعية وسياسية مباشرة مثل تحديد حق الانتخاب (فتعميم هذا الحق على جميع المواطنين لم يتحقق إلا متأخراً)، وتراتبية نظم التعليم وطابعها النخبوي، وانحصار بعض الوظائف السياسية لصالح طبقة أو فئة معينة مثل الأرستوقراطية السابقة في انجلترا والمانيا... الخ.

جدير بالذكر هنا أن ممارسات التضبيط عملت دائماً على حساب تراكم رأس المال ففرضت عليه معدلات نمو قلت عما كان يمكن أن يكون عليه في غيابها، أي في فرضية النمط المجرد المحصور في مجرد رأس المال والعمل. فلم يكن ذلك ممكناً إلا بفضل درجة حقيقية من استقلالية الدولة في مواجهة المجتمع.

٣ ـ ثمة نظام اقتصادي للتضبيط الخاص بهذه المرحلة قام بالأساس على الهيمنة الوطنية على النقد والائتمان. وأرى أن أهمية هذه الآليات بل ومنطق فعلها لم يحظيا بما يستحقان من نصيب.

كنت قد طرحت في هذا المضمار الأطروحات الثلاث التالية[٧]:

(أ) يمثل الائتمان عنصراً ضرورياً في التراكم الموسع. وقد أوضحت ذلك من خلال تشغيل نمط مقتصر على القسمين التقليديين لماركس. فوضعت نفسي في فرضية زيادة الأجور بنسبة مرتبطة بزيادة الإنتاجية، بحيث إن النمط استبعد أية مشكلة متعلقة بامتصاص الإنتاج. إلا أن تشغيل النمط في هذا الإطار أثبت ضرورة حقن حجم محدد من وسائل الائتمان تقدم لأصحاب الأعمال في أول الدورة ثم يتم سداده في آخر الدورة، علماً بأن الحجم محدد تماماً وبأن زيادته من دورة إلى التالية قابلة للحساب، فهي تتوقف على حجم التوسع الناتج بدوره عن زيادة الإنتاجية. نستكشف هنا المشكلة التي تصدت روزا لكسمبورج وقدمت لها ـ في رأيي ـ إجابة غير سليمة، بينما تجنب لينين السؤال الحقيقي

(٧) المصدر السابق، الفصل الرابع.

في هذا النقاش. وكانت إجابتي تعتمد إذن على ما أسميته بـ «الدور الفاعل للائتمان في التراكم» الذي ميزته تماماً عن «الدور المفعول به للائتمان» والمعترف به في الأدبيات الماركسية الكلاسيكية (ومضمون هذا الدور الثاني هو تكيف عرض النقد لحجم الطلب عليه).

(ب) تقدم الايديولوجيا البورجوازية في هذا المجال أطروحة لا تتعدى المصادرة على المطلوب بحيث تتوصل إلى النتيجة المطلوبة ألا وهي أن عرض وطلب الائتمان يحققان تلقائياً توازناً. على العكس من ذلك ذهبت إلى أن سوق الائتمان تزيد من تراوحات الدورة. وكنت أوضحت ذلك من خلال برهنة قائمة على مرحلتين. ففي المرحلة الأولى طورت نمطاً للدورة دون اعتبار الائتمان. فكانت الدورة ناتج تفاعل عاملين اثنين فقط: عامل المضاعف multiplicator وعامل التجعيل accelerator، علماً بأن كلا منهما يربط الاستثمار والطلب النهائي، أحدهما في اتجاه والآخر في الاتجاه العكسي. ويثبت هذا النموذج للدورة أن التراكم الموسع في هذه المرحلة السابقة على الفوردية (والسابقة على الكينزية) كان لا بدّ أن يتخذ فعلاً شكلاً دورياً، كأن هذا الشكل «طبيعي»، بمعنى أنه ناتج تغلب النظام على تناقضاته تغلباً مؤقتاً، فتعيد هذه التناقضات في الظهور باستمرار. ثم في المرحلة الثانية من التحليل أدخلت الائتمان وأوضحت أنه يلعب دوراً معظماً لتراوحات الدورة ولا يقلصها أبداً.

(ج) بالعودة إلى الدور الفاعل للائتمان، ذهبت إلى أن تحديد حجم الائتمان المطلوب تزايده بنسبة محددة من قبل نمو الناتج يعني أن ثمة ضرورة تواجه فعل تضبيط خاص في هذا المجال (كنت أتحدث عن «هيمنة مجتمعية على الائتمان» وهو تعبير مرادف في مضمونه للمصطلح «آلية تضبيط»)، هي بدورها مضمون دور ووظائف البنك المركزي والسياسات الوطنية للنقد والائتمان. علماً بأن هذا الدور يقوم في حد ذاته مستقلاً عن وظائف أخرى لسياسات الائتمان كالتدخل من أجل تثبيت ميزان المدفوعات الخارجية.

٤ ـ خلال المرحلة المعنية لم توجد آليات تضبيط تعمل على صعيد عالمي، لا على مستوى إدارة العلاقات الاقتصادية بين الدول الرأسمالية المركزية ولا على مستوى علاقاتها السياسية.

بيد أن الأطروحة السائدة تزعم أن المعيار الذهبي (أو الاسترليني) والهيمنة البريطانية قد كونا معاً نوعاً من آلية تضبيط، بمعنى أن هذا النظام كان يفرض على السياسات الوطنية أن تستوجب الإشارة إلى أي اختلال اقتصادي ما (مثلاً اختلال في ميزان المدفوعات الخارجية) بأسلوب مناسب من شأنه أن يعيد التوازن، وذلك في إطار نظام مفتوح على التجارة الخارجية (فلم تلجأ الدول في هذا الصدد إلى وسائل رقابة غير الحماية الجمركية العادية)، وعلى حركات الأموال (التي ظلت حرة مبدئياً).

هنا أيضاً أعود إلى الأطروحات التي قدمتها في مجال آليات تضبيط موازين المدفوعات

الخارجية، التلقائية وغير التلقائية[٨]. فألفت النظر إلى ضعف منطق النظريات المقدمة ونقص دراساتها لآليات فعلها في كل من نظام المعيار الذهبي ونظام العملات العائمة دون تحديد ذهبي مرجعي لقيمتها. أقصد إذن مختلف النظريات التي ركزت على تحقيق التوازن العام من خلال تقلبات سعر الصرف والتأثير على الأسعار والتأثير على الدخول.

لقد توصلت إلى أن جميع هذه النظريات لم تتعد المصادرة على المطلوب إذ قامت على الفرضيات المناسبة لكي تتحقق النتيجة (أي التوازن). فذهبت إلى أن هذه النظريات لا تعدو كونها تجليات عن «ايديولوجيا الانسجام العام». فلا قيمة علمية لها. استنتجت من ذلك أن النظام لم يقم في واقع الأمر على آليات تضبيط على الصعيد العالمي إذ إن تواجد مثل هذه الآليات كان لا بد أن يفرض نوعاً من «التخطيط» على صعيد العالم هو في حد ذاته متناقض مع فكرة المنافسة المفتوحة. إلا أن الاختلالات ظلت خلال هذه الفترة التاريخية محدودة نسبياً، الأمر الذي نسبته إلى فعل نوع من «التكيف الهيكلي» الدائم (استخدمت فعلاً هذا الاصطلاح الذي أصبح شائعاً في مرحلة متأخرة!) مفاده تكيف هياكل أطراف النظام الضعيفة لمقتضيات التراكم في الأطراف القوية. أي بعبارة أخرى كنت قد توصلت إلى النتيجة: إن «التوازن» ناتج ممارسات سياسية أكثر منه ناتج فعل قوانين اقتصادية.

على أن النظام السياسي نفسه لم يخضع بدوره إلى آليات «تضبيط». هنا أيضاً تزعم الأطروحة السائدة أن الهيمنة البريطانية كانت تلعب هذا الدور، شأنها في عصرها شأن الهيمنة الأمريكية اليوم (أو ـ على حسب قول البعض ـ شأن الهيمنة «المشتركة» Shared hegemony لمجموعة السبع أو الثلاث: الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا). أبديت تحفظات صارمة إزاء هذه النظرات التي تبالغ في وظائف وفعالية الهيمنة المعنية.

فقد سبق أن ذهبت إلى التساؤل عما إذا كان من السليم أن نتحدث عن هيمنة بريطانية في القرن الثامن عشر. كنت أرى أن بريطانيا خلال هذه الفترة قد حققت فعلاً لصالحها مواقع ممتازة في مجال السيادة على البحار. إلا أنها لم تكن قادرة على مواجهة القوى الأوروبية على القارة الأوروبية نفسها، بل لم تكن قد ضمنت بعد هيمنة حقيقية على القارات الواقعة في ما وراء البحار. فلم تتحقق هذه الهيمنة إلا متأخرة بعد فتح الصين والدولة العثمانية (أي بعد عام ١٨٤٠)، وبعد قمع انتفاضة السيباي في الهند (عام ١٨٥٧)، أضيف إلى ذلك أن تفوق بريطانيا في المجال الصناعي والمالي، وهو تفوق حقيقي في النصف الأول من القرن التاسع عشر، لم تصحبه وتترتب عليه «هيمنة» بشكل تلقائي. لأن بريطانيا كانت مضطرة إلى أن تحترم مقتضيات التوازن الأوروبي المستقل عن إرادتها إلى حد كبير. لدرجة أن منافسي بريطانيا في هذه المجالات أنهوا «الهيمنة البريطانية» بدءاً بالأعوام ١٨٨٠ فأصبحت الولايات المتحدة وألمانيا قوى صناعية وعسكرية لا تقل شأناً

---

(٨) **المصدر السابق**، الفصل الخامس.

عن القوة البريطانية، ولو أن بريطانيا حافظت فعلاً على ميزة مقارنة في مجال المال لفترة أطول. نرى إذن أن الهيمنة البريطانية الحقيقية لم تدم أكثر من بضعة عقود ـ من ١٨٥٠ إلى ١٨٨٠.

فالهيمنة هي الاستثناء في تاريخ التوسع الرأسمالي العالمي، تتحقق خلال فترات قصيرة وتظل دائماً معرضة. أما القاعدة فهي المنافسة بين المراكز وبالتالي غياب «التضبيط».

هل أخذت هذه الأوضاع في التغير؟ لا شك أن لهيمنة الولايات المتحدة بعد عام ١٩٤٥ خصوصياتها، فأصبحت تلك القوة العظمى ـ لأول مرة في تاريخ الإنسانية ـ تملك وسائل عسكرية تتيح لها التدخل على صعيد كوني، ولو من خلال التهديد بالتحطيم الشامل وإبادة الجنس. وإذا كانت القطبية الثنائية قد وضعت فعلاً حدوداً لهذا الخطر بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٩٠، فأصبحت الآن الولايات المتحدة ـ بعد انهيار المنافس السوفياتي ـ القوة العسكرية الكونية الوحيدة. ولا مثيل لهذا الوضع في الماضي، عدا في أوهام هتلر. أصبحت أمريكا تملك الآن فعلاً وسائل سيادة كونية. ولكن ـ هل يحتمل أن يدوم هذا الوضع؟

على خلاف الخطاب السائد ـ القائل بأن إنهاء الحرب الباردة ألغى خطر حرب نووية ـ أزعم أن الثنائية هي التي كانت تحول دون احتمال حدوث مثل هذه الحروب، وبالتالي فإن إنهاء الثنائية يضع الآن الخطر في جدول الاحتمالات الواردة. هل نسينا أن أمريكا استخدمت السلاح النووي عندما كانت تحتكره؟ هل فاتنا أن الولايات المتحدة قررت المواصلة في برنامج «حرب النجوم» بالرغم من تهافت المنافس السوفياتي؟ هل نسينا أن استخدام السلاح النووي كان موضع بحث حقيقي خلال حرب الخليج وأن الإعلام بدأ يهيىء الرأي العام لهذا الاحتمال؟

اليوم صار خطاب المدح للهيمنة موضع «موضة». فتقدم المفكر الليبرالي الأمريكي روبرت كوهين Robert Keohane بأطروحة في هذا المجال تزعم أن الهيمنة «حسنة» لأنها تضمن الثبات من خلال «احترام قواعد اللعبة». يختلف تحليلي عن «النظام العالمي» الجديد الذي بشّر به حدوث حرب الخليج وتهافت النظام السوفياتي في الوقت نفسه (ولم يكن ذلك من باب المصادفة) اختلافاً تاماً. أقول إن هذا النظام هو في واقع الأمر «امبراطورية الفوضى» أي أنه يفتح مرحلة غياب الثبات غياباً شاملاً ويدعو إلى مزيد من تزايد حدة التناقضات بين المراكز من جانب واحتدام انتفاضات الأطراف من الجانب الآخر. فليس التضبيط في جدول الوارد[٩].

ومن جهة أخرى كانت إدارة هيمنة المراكز على الأطراف خلال الفترة المدروسة الطويلة (١٨٠٠ ـ ١٩٥٠) يسيرة نسبياً. فالنظام العالمي ثبت الأطراف طوال المرحلة في وضع اقتصادات غير مصنعة، إما باستخدام وسائل الكولونيالية المباشرة (حالة الهند مثلاً) وإما

(٩) قدمت نقدي لنظرية روبرت كوهين المذكورة في مقالي المذكور في الهامش (٢).

من خلال تحالفات سياسية مع طبقات حاكمة محلية رجعية (طبقات كبار الملاك العقاريين في أمريكا اللاتينية، نظم الحكم في الصين والدولة العثمانية والخديوية والفارسية... الخ). فعلى خلاف فكرة شائعة، ليس الاندماج في النظام العالمي هو العامل الذي خلق بورجوازيات في الأطراف، بل على العكس من ذلك، هذا الاندماج قتل أجنة البورجوازيات حيث وجدت[١٠]. أما الطبقات الحاكمة الرجعية فقد رضيت بهذا الاندماج (وإن فرض في بعض الأحيان بالمدافع!) واستغلته من خلال التحول إلى الإنتاج السلعي من أجل التصدير. حقيقة استفادت بريطانيا من سيادتها على هذه العلاقات مع المناطق وراء البحار أكثر من استفادتها من أية ميزة مقارنة أخرى (سبق أن رأينا أن بريطانيا اضطرت لأن تحترم التوازن الأوروبي). أطلق على هذه العلاقات اسم «الاستعمار» الذي أعرفه إذن باستخدام وسائل سياسية في خدمة التوسع الرأسمالي العالمي غير المتكافىء. وبهذا المعنى ليس الاستعمار ظاهرة جديدة، مرحلة حديثة في التاريخ الرأسمالي، بل هو سمة دائمة رافقت التوسع الرأسمالي منذ البدء. على أن الاستعمار يعرف دائماً بالجمع إذ كل مركز على حدة يفتح لنفسه ـ أو يحاول ـ أطرافاً خاصة له ويدخل من أجل ذلك في منافسة مع المراكز الأخرى.

أما على الصعيد السياسي، فلم يقم هذا النظام على مبدأ اعتراف سيادة دول الأطراف غير المستعمرة على غرار دول المركز. فاعتبرت الرقعة التي تحتلها هذا الدول مساحة مفتوحة للتوسع الرأسمالي العالمي. وانحصر نظام الدول ذات سيادة حقيقية على أوروبا، بدءاً بمعاهدة وستفاليا (١٦٤٨) إلى معاهدات فرساي (١٩١٩) مروراً بمؤتمر فينا (١٨١٥)، بينما كونت منظومة الدول الأمريكية نظاماً موازياً يشمل المركز الذي مثلته الولايات المتحدة وأطرافها الخاصة في أمريكا اللاتينية، وذلك منذ أن أعلن مذهب مونرو (١٨٢٣) استبعاد أوروبا عن شؤون القارة الأمريكية. فالنظام السياسي لم يصبح كونياً إلا متأخراً ـ عندما أنشئت منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥.

إن العلاقات مركز ـ أطراف التي تحكم إعادة تكوين التراكم الرأسمالي التوسعي خلال هذه المرحلة الطويلة قد امتدت إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، أي إلى أن فرضت حركات التحرر الوطني الاستقلال السياسي وتغيرات اجتماعية داخلية هامة رافقته.

وقد لعبت هذه العلاقات دوراً حاسماً في التراكم الرأسمالي. فالأطراف أنتجت خامات ومواد غذائية للاستهلاك في ظروف التبادل غير المتكافىء (الذي أعرفه بأنه تبادل بأسعار لا تعكس اختلاف الإنتاجيات بل تتسم بأنها أكثر تفاوتاً من تفاوت الإنتاجيات)، الأمر الذي أتاح رفع معدل الربح في المركز من خلال تخفيض أسعار عوامل تدخل في تكوين رأس المال الثابت (الخامات) أو في تكوين رأس المال المتغير (السلع الاستهلاكية).

---

(١٠) Ramkrishna Mukherjee, **The Rise and Fall of the East India Company,** (N.Y. MR press, 1974). Amiya Bagchi, «Contribution à l'ouvrage collectif,» S. Amin et all, **La nouvelle transnationalisation, à paraitre.**

٥ ـ أوضحت التحاليل السابقة أن نظم التضبيط لم تعمل فقط من خلال تأثيرها على علاقات الإنتاج (وهي علاقات تحدد مجال الدراسات الاقتصادية) بل أيضاً من خلال تأثيرها على العلاقات الاجتماعية (وهي مفهوم أوسع إذ يشمل الدولة والسلطة المجتمعية والايديولوجيا)، الأمر الذي يدعو إلى نقل الدراسة لمستوى المادية التاريخية.

فالدور الذي تلعبه الدولة في جميع آليات التضبيط المذكورة يدعو بدوره إلى ملاحظة عامة عن وظائف الدولة. نرى هنا أن للدولة مجموعتين من الوظائف المتكاملتين والمتناقضتين في آن واحد: أولاهما ضمان إعادة إنتاج علاقات الإنتاج الأساسية من أجل تواصل نمط تاريخي ملموس للهيمنة الطبقية (هنا إذن الرأسمالية في أبعادها الوطنية والعالمية). وثانيتهما ضمان إعادة تكوين علاقات اجتماعية أساسية من منظور «المنفعة العامة»، أي منافع تتجاوز المصالح الاجتماعية المتصارعة، ومنها ما تسمى «بالمصالح الوطنية».

يتجلى مضمون هذه المصلحة الوطنية في مراكز النظام بالتحديد في ضمان تواصل التوافقات الاجتماعية الداخلية المذكورة والخاصة بنظم التضبيط المعنية. أي في المرحلة المدروسة (١٨٠٠ ـ ١٩١٤) التحالفات التي ربطت رأس المال المهيمن بطبقة الفلاحين أو بالارستوقراطية ـ كما سنجد في المرحلة الفوردية ـ الكينزية التالية تحالفاً جديداً بين رأس المال والعمل يعطي مضمونها «لدولة الرفاهية» Welfare State أو دولة الاشتراكية الديموقراطية.

إن ضمان سير هادىء وملس الوظائف المذكورة يتطلب درجة من استقلالية الدولة إزاء مقتضيات تراكم رأس المال. هكذا تبلور منطق خاص للحكم مستقلاً ذاتياً عن منطق التراكم. وثمة تناقض وارد بين المنطقين. وقد رأينا نمطاً له فيما سبق عندما اكتشفنا أن التحالفات الاجتماعية الضرورية سياسياً في مراكز القرن التاسع عشر (مثلاً التحالف مع الفلاحين) قد وقفت عقبة في سبيل تحقيق أعلى معدل للنمو الرأسمالي. إلا أن هذا التناقض في المراكز بين منطق السلطة ومنطق التراكم (أو الاقتصاد) قد ظل تناقضاً مقبولاً غير خطير، بفضل المواقع القوية التي تحتلها هذه المراكز في التراتبية العالمية. أما في الأطراف فيكاد يكون هذا التناقض ـ بين المصلحة الوطنية والتراكم ـ تناقضاً يستحيل التوافق بين عناصره. أقول إن مفاد الموقع الطرفي في التراتبية العالمية إنما هو بالتحديد حدة هذا التناقض.

خلاصة ما توصلت إليه هو إذن أنّ آليات التضبيط تملأ مجال المادية التاريخية بجميع أبعادها ولا تقتصر على مجال الاقتصاد. كان مشروع ماركس يستهدف جمع مختلف أبعاد الحياة الاجتماعية في هيكل موحد تتمفصل فيه آليات الاقتصاد الرأسمالي وممارسات السلطة والدولة وفعل الثقافة والايديولوجيا. وقد قدم ماركس بعض الاستنتاجات في هذا المضمار على مستوى عبقرية الشخص. إلا أن المجهود لم يستكمل بعد ماركس، على الأقل على المستوى المطلوب. «فالماركسية» التي تكونت كظاهرة تاريخية قائمة بالفعل كادت

تقتصر على تدوين هذه الاستنتاجات الأولى دون إضافة إليها تذكر. ولم يبدأ هذا الانجراف بالدجمائية الستالينية. بل أقول أن جذوره ترجع إلى الاشتراكية الديموقراطية الألمانية لأواخر القرن التاسع عشر. ثم ورث ما أصبح فيما بعد «اللينينية» كثيراً من هذه المفاهيم، كما ورثتها الماوية نفسها، بالرغم من أن هذه الأخيرة تمثل ـ في رأيي ـ التأويل الماركسي الأكثر انفتاحاً.

على أن انحصار الماركسية التاريخية يكاد يكون على المستوى الاقتصادي قد أدى إلى تخلف نظرية السلطة بالمقارنة مع نظرية أنماط الإنتاج. لفت النظر إلى هذه المشاكل في كتابات أخرى ورفضت على أساس هذه الملاحظة النظرية المبسطة التي تجعل الايديولوجيا مجرد «انعكاس» لمقتضيات القاعدة المادية.

ـ ٣ ـ

١ ـ صيغت نظريات التضبيط من أجل تقديم فهم واقعي لآليات الرأسمالية في مرحلة لاحقة، تلك المرحلة التي أطلقت عليها المدرسة المعنية باسم «مرحلة الفوردية» (نسبة إلى رجل الأعمال الأمريكي فورد Ford). وقد ظهرت الأشكال الجديدة لتنظيم العمل الخاص بهذه المرحلة أولاً في الولايات المتحدة في عقد العشرينيات ثم تعممت في أوروبا واليابان بعد ١٩٤٥ لتبلغ حدودها وتأخذ في فقدان النفس بدءاً بأزمة عام ١٩٦٨. فالمرحلة تمتد إذن على نصف القرن من ١٩٢٠ إلى ١٩٧٠.

لقد هيأ عمل رائد قام به هاري برافرمان Harry Braverman[١١] تبلور الفكر الجديد. ركز المؤلف على التحولات الحاسمة التي طرأت على مستوى آليات العمل الصناعي نتيجة تنظيم سلاسل التركيب، فقدم في هذا الصدد تحاليل لا تقل دقة عن دراسات ماركس للعمل في الصناعات الآلية لعصره. وأصاب برافرمان الهدف فأوضح أهم سمات النظام الجديد ألا وهي الانحسار في كفاءة العمال الذي أنتجه النظام الجديد، واستبدال العامل الكفوء السابق بالعامل الجماهيري ouvrier-masse، وضياع الهيمنة على آليات العمل من قبل الطبقة العاملة الجديدة لصالح فئة مديرين ومنظمين منفصلين عن الأعمال التنفيذية وإقامة فئة متوسطة من رؤساء عمال يقومون بدور المراقبين في أماكن العمل.

خلق النظام الجديد شروط ظهور آليات مستحدثة للتضبيط علماً بأن التضبيط أصبح حاجة ضرورية موضوعياً أكثر مما كان الأمر عليه في المرحلة السابقة بسبب اشتداد ميل الرأسمالية إلى إنتاج فائض على الطلب للاستهلاك. فالنظام الجديد للعمل التيلوري (نسبة إلى المهندس الأمريكي Taylor) رفع مستويات الإنتاجية كما لم يشهد نظام العمل في

(١١) Harry Braverman, **Labor and Monpoly Capital, The Degradation of work in the XXth Century,** (N.Y. MR press, 1974).

العصوز السابقة، الأمر الذي كان لا بد أن يؤدي إلى فائض إنتاج متضخم استحال ابتلاعه في غياب زيادة ملحوظة في مستوى الأجور. على أن التغيرات الاجتماعية التي رافقت التطور في تنظيم العمل ورأس المال قد ساعدت فعلاً في إنجاز نظام التضبيط المطلوب. فالطبقة العاملة الجديدة اتسمت بدرجة عليا من التجانس، الأمر الذي شجع تعميم النقابات. وفي مجال رأس المال حلت الاحتكارات الضخمة الجديدة محل الصناعات العائلية المشتتة القديمة، الأمر الذي أثر بدوره في أشكال المنافسة. فالأشكال القديمة اعتمدت على المنافسة بواسطة تخفيض الأسعار وهي منافسة تضغط على الأجور ضغطاً مباشراً. أما المنافسة الجديدة فقد اتخذت أشكالاً أخرى رئيسية معتمدة على تحسين الإنتاجية (الأمر الذي يتطلب بدوره تعاوناً بين الإدارة والعمال) والتمايز المتزايد بين المنتجات. فأقيم المسرح الملائم لكي يدخل كل من النقابات من جانب وأصحاب الأعمال من الجانب الآخر في تفاوض حول سياسة أجور ودخول مرسومة، حتى صارت اللغة الاجتماعية نفسها تتغير، فاختفى من اللغة الجديدة المصطلح القديم ـ الطبقات المتصارعة ـ ليحل محله مصطلح «محايد» ـ «الفاعلون الاجتماعيون». وفي الوقت نفسه دخلت الدولة في المسرحية فأقيمت لها وظيفة جديدة إضافية ألا وهي فرض تعميم الاتفاقات التي توصلت إليها الطلائع (القطاعات الأكثر تنظيماً من العمال وأصحاب الأعمال) من خلال مفاوضاتها على باقي المجتمع.

تجلى مفاد سياسة الأجور والدخول الجديدة في ربط رفع الأجور بزيادة الإنتاجية. وهنا أيضاً دخلت الدولة في اللعبة، فهي التي ضمنت إطاراً ملائماً يتيح ربط الحد الأدنى للأجور بمتوسط الإنتاجية على صعيد الاقتصاد الوطني، وذلك بالالتجاء في هذا الشأن إلى القرار الحكومي، تاركاً للمفاوضات القطاعية أن تكيف قراراتها حول هذا المتوسط.

ليست آليات التضبيط الجديدة أكثر من ذلك. على أن إنجاز «مدرسة التضبيط» هو أنها لفتت النظر للظاهرة ومنحتها اسماً، كما أنها ربطت فعل هذه الآليات بتبلور دولة الرفاهية الاشتراكية الديموقراطية.

من النتائج التي ترتبت على التضبيط الجديد أنه ساعد على تخفيض تراوحات الدورة الاقتصادية. كانت المرحلة السابقة قد اتسمت بتراوحات دورية بارزة وشبه منتظمة تمتد على فترات زمنية تكاد تكون متساوية من دورة إلى التالية ـ حوالي ٧ سنوات. ويرجع هذا الشكل المنتظم إلى غياب أي نوع من تخطيط الاستثمارات وبالتالي إلى ترك فعل المضاعف وعامل التعجيل لحركته التلقائية. أما آليات التضبيط الجديدة فقد أدخلت وسائل عديدة تعمل في اتجاه الإسراع بالدورة من خلال تدخلات سريعة من قبل الدولة أولاً بأول (تكييف حجم الإنفاق العام والدين العمومي والعبء الضريبي سنوياً... الخ)، الأمر الذي قلل دور التضبيط بواسطة التحكم في سياسات الائتمان الذي ذكرناه فيما سبق، إذ إن السياسات الائتمانية أصبحت جزءاً فقط من سياسات أوسع تشملها.

إلا أن التضبيط الجديد لم يلغ ميل النظام إلى فائض الإنتاج. ولاحظ كينز ذلك. فالدولة

في هـذه الظروف صـارت الوسيلـة الأساسيـة لإقامـة «قطاع ثـالث» وظيفتـه هي ابتـلاع الفائض. وتقدم هنا باران وسويزي بالأطروحات الرئيسية في هذا الصـدد[١٢]. من المؤسف في رأيي أن معظم أنصار نظريات التضبيط لا يعترفون بأهمية هذه الآلية الأخيرة للتضبيط التي لا تقـل أهمية عن سيـاسات الأجـور. أعتقد أن هـذا الرفض منهم يـرجع إلى فكـرة مسبقة شائعـة تنكر أصـلاً إمكانيـة حدوث فـائض، وأعتقد أن هـذه الفكرة المسبقـة هي بدورها ناتج قراءة دجمائية للماركسية.

٢ ـ أعتقد أيضاً أن التحليل يتطلب مزيدا من الشجاعة والتقدم إلى أبعد مما تـوصلت إليه مدرسـة التضبيط. فلا يمكن تجـاهل تـأثير التحـول الذي أنتـج العامـل الجماهـيري والاستهلاك الجماهيري على المستويات الاجتماعية والايديولـوجية، فهـو تأثـير يلقي ضوءاً على آليات التضبيط نفسها.

إن الحل الوسط الاجتماعي الجديد قد افترض تحولاً جذرياً في تقاليد الطبقـة العاملـة التي تخلت عن مشروعهـا الأصلي ألا وهـو مشروع إقامـة مجتمع آخـر ـ اشتراكي ـ عـلى أساس إلغاء الملكيـة الفرديـة لوسـائل الإنتـاج، فانضمت إلى ايـديولـوجيا بـديلة مفـادها الأساسي الترحاب بالاستهلاك الجماهـيري. فلم تعد الطبقـة العاملـة تقوم بـالوظيفـة التي اعتبـر مـاركس أنهـا مهمتهـا التـاريخيـة، ألا وهي أن تحـرر الإنسـانيـة من الاستـلاب الاقتصـادي السلعي. يمكن أن نقول إذن إن هـذا التحول الجـذري أتاح لـلايديـولوجيـا البورجوازية أن تصير فعلاً الايديولوجيـا المهيمنة مجتمعـاً. ومفاد هـذه الايديـولوجيـا هو الفصـل بين مجـال الحياة السيـاسية ومجـال الحياة الاقتصـادية، وانحصـار ممارسـات الديموقراطية البورجوازية على أول المجالين (من خلال ضمان الحريات، ومبدأ الانتخاب... الخ) بينما مجال الاقتصاد يظل محكوماً بمبادىء غير ديموقراطية أصـلاً (الملكية الفـردية المحصورة، المنافسة في السوق... الخ). فنستطيع أن نقول إن نمط التضبيط الجديـد يعمل في اتجاه تآكل الديموقراطية، فالوفاق المزدوج الذي يقوم هذا النمط عليـه (الديمـوقراطيـة السياسية والخضوع لقوانين السوق) يلغي بالتدريج التضاد التاريخي بين اليمين المحافظ للطبقات المالكة واليسار التقدمي والشعبي ويفرغه من أي مضمون. وفي الوقت نفسه يفتح مساحة للتوسع لصـالح الفئـات الاجتماعيـة الوسطى ويعطي لهـا دوراً رائداً في التكييف الايديولوجي للمجتمع كله، فالنموذج أنتج مفـاهيم جديـدة فارغـة مثل «المـواطن المتوسط» وعمل في اتجاه تجنيس الطموحات الاجتماعية والثقافية... الخ.

---

(١٢) Paul Baran and Paul Sweezy, **Monopoly Capital,** (MR, 1966).
P. Sweezy, **The Theory of Capital Development,** (MR, 1942).
P. Baran, **The Political Economy of Growth,** (MR, 1957).
P. Baran, **The Longer View,** (MR, 1969.)
P. Sweezy, **Modern Capitalism,** (MR, 1972).
John Bellamy Foster and Henryk Szlajfer (ed.), **The Faltering Economy,** (MR, 1984.)
J.B. Foster, **The Theory of Monopoly Capital,** (MR, 1986).

أضيف إلى ذلك أن التضبيط الجديد ظل مقصوراً على التكوينات الوطنية دون اكتساب بعد عالمي. وبالتالي افترضت فعاليته تواجد منظومات إنتاجية وطنية متمركزة على الذات، مستقلة بعضها عن بعض إلى حد كبير، بالرغم من الاعتماد المتبادل على الصعيد العالمي، تكون الإطار الملائم لتدخل فعال من قبل الدولة في إدارة الاقتصاد الوطني وعلاقاته مع الخارج. ولا تتواجد هذه الشروط عدا في الدول الرأسمالية المركزية، علماً بأن درجة فعالية التضبيط تعلو كلما علت مكانة الدولة في التراتبية العالمية. فبالنسبة إلى الدول الضعيفة المعرضة للمنافسة العالمية ظل دائماً الحل الوسط الاجتماعي الوطني عسير التحقيق، وفي كثير من الأحيان أفشلت المنافسة العالمية المشروعات الإصلاحية الوطنية.

وعلى الصعيد العالمي يفترض إذن إنجاز التضبيط في المراكز تفاقم عدم التكافؤ في العلاقات بينها وبين الأطراف. على أن هذا البعد للمشكلة متجاهل للأسف عند معظم أصحاب نظرية التضبيط. فهؤلاء لم يتحرروا من النظرة التقليدية التي تفصل إشكالية «التنمية» عن إشكالية إعادة تكوين النظام كنظام عالمي. فالتنمية عندهم متوقفة بالأساس على ظروف داخلية وطنية ملائمة أو غير ملائمة، دون أن تجد ظاهرة الاستقطاب العالمي كناتج للتوسع الرأسمالي في حد ذاته مكانتها في التحليل.

والحجج المقدمة للدفاع عن هذه النظرة التقليدية معروفة جيداً. فيقال إن الأطراف لا تمثل أسواقاً هامة لا بالنسبة إلى صادرات المراكز ولا بالنسبة إلى استثماراتها... الخ. أرفض هذه الحجج رفضاً باتاً. فالرأسمالية القائمة بالفعل لا تستطيع أن تستغني عن التحكم في ثروات الكون كله لصالح استهلاك (وتبذير) الأقلية. والدول الرأسمالية الأكثر ديناميكية هي الدول التي تتمتع بعديد من وسائل الاحتكار على صعيد عالمي في المجالات التكنولوجية والمالية وغيرها. ومن هذا المنظور تعتبر درجة سيطرة مختلف المراكز على الأطراف عنصراً هاماً في المنافسة بين بعضها البعض[١٣]. وجدير بالذكر في هذا الصدد أن المرحلة الفوردية ـ من ١٩٢٠ إلى ١٩٧٠ ـ تلاقت مع صعود حركات التحرر الوطني التي فرضت ـ بدءاً بعام ١٩٤٥ ـ الاستقلال السياسي للأطراف، وبالتالي غيرت ظروف المنافسة الدولية وأعطت أهمية أكبر للرهان الجيو ـ استراتيجي. إن هذه العوامل جميعاً قد فعلت فعلها لصالح تقوية موقع الولايات المتحدة إزاء منافسيها، فالولايات المتحدة استفادت من تعبئة «الخوف من الشيوعية» أثناء مرحلة الحرب الباردة ثم فوراً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي استبدلت معاداة الشرق بمعاداة الجنوب (ولعبت حرب الخليج دوراً حاسماً في إنجاز هذا المشروع). وتثبت هذه التطورات أن الفاعل العالمي يلعب دوراً حاسماً في الرأسمالية القائمة بالفعل، على خلاف مزاعم الخطاب الاقتصادي الشائع.

ومن منظور داخلي خاص بالدول الرأسمالية المتقدمة يبدو «التضبيط الفوردي» مرادفاً

---

(١٣) راجع: سمير أمين، في **الاضطراب الكبير** (فالرشتاين وغيره)، بيروت: دار الفارابي، ١٩٩١.
أيضاً:
S. Amin, **Capitalism et systéme mondial.**

للاصطلاح الجذاب «اشتراكي ديموقراطي». على أنه من منظور الأطراف ضحايا النظام العالمي يستحق أن يطلق عليه اسم آخر، أقل جاذبية وهو أنه «اشتراكي استعماري»[١٤]!

٣ ـ على كل حال، لقد مضى الآن زمن الفوردية التي لا مستقبل لها. بيد أن تصور ما يمكن أن يكون نظاماً آخر للتضبيط أمر عسير بسبب عدم وضوح النتائج التي ستترتب على الصراعات الجارية. علماً بأن طابع تناقضات عالم الغد يتوقف بالتحديد على هذه الصراعات التي لا بد أن تتزايد حدة في المستقبل المنظور.

يركز معظم دارسي التضبيط على مخارج الصراعات العمالية التي تحدث حالياً في المراكز. فيقولون إن العامل الجماهيري قد طور أساليب سلبية في مواجهة خطط الإدارة التي تستهدف دائماً رفع مستوى الإنتاجية وأن هذه الأساليب أفقدت مرونة النظام المطلوبة ليسير التراكم سيراً سلساً. أعتقد أن الحجة سليمة في حد ذاتها. إلا أن قيمتها نسبية فقط وأنه ينبغي أن توضع في الاعتبار العوامل الأخرى التي أنهت مرحلة الفوردية.

فالثورة العلمية والتكنولوجية تجد مكانها هنا إذ إن هذه الثورة قد لعبت هي الأخرى دوراً حاسماً في إنهاء الفوردية. فأصبحت وسائل التقدم في إنتاجية العمل الفوردي محدودة الفعالية. هذا بالإضافة إلى أن الحاجات الاستهلاكية التي يمكن سدادها بواسطة توفر سلع فوردية قد بلغت الآن درجة الإشباع (في المراكز بالطبع). وعلى العكس من ذلك أصبحت التكنولوجيات الجديدة توفر مساحة واسعة لتقدم الإنتاجية والطلب خاصة من خلال الكومبيوتريّة واستخدام العامل الآلي. إن هذا التطور يقلل من شأن الطبقة العاملة الفوردية (العامل الجماهيري غير الكفوء) التي تمثل نسبة من العمل في الانخفاض والتي كونت جيش الاشتراكية الديمقراطية. ويقال إن هذا التطور أنتج نوعاً جديداً من العمل الكفوء. هذا القول صحيح ولكن يتطلب تلويناً، إذ إن عودة المهارات المهنية هنا تخص الفئات الوسطى الجديدة التي تقوت من خلال مواقعها الاجتماعية. فالتطور يندرج في عملية تآكل الممارسات الديمقراطية التقليدية. ولا ريب أن هذا العامل يدخل هامشاً واسعاً من عدم الاستقرار في مجال التنبؤات السياسية على الصُعد الوطنية والعالمية. وتجد هذه الظاهرة تجلياتها في غياب المنطق في عديد من ردود الفعل السياسية. فالتصويت لصالح «اليمين» في الغرب والشرق والجنوب يثبت ذلك ولا بد أن يؤخذ في الاعتبار جدياً.

وفي الوقت نفسه يبدو أن الثورة التكنولوجية الحديثة تدخر استخدام رأس المال Capital saving، على خلاف الثورات السابقة التي لجأت إلى التضخم في استخدام رأس المال capital using (أقصد ثورة السكك الحديد والكهرباء والسيارة). وبالتالي فإن الثورة الجديدة تؤدي إلى تفاقم الاختلال بين عرض الادخار (الذي يحكمه النمط السائد في توزيع

---

(١٤) راجع: سمير أمين، **امبراطورية الفوضى**، بيروت: دار الفارابي، ١٩٩١.
أيضاً: Amin et all, **Les enjeux stratégiques en Méditerranée**, (Harmattan 1992), «La géopolitique de l'hégémonie américaine».

الدخل على المستويات الوطنية والعالمية) والطلب عليه (الذي يحكم تقدم الإنتاجية في القطاعات المستفيدة من الثورة التكنولوجية). وفي هذه الظروف يشتد الميل إلى إنتاج فائض أكبر. أضيف إلى ذلك أن العولمة المتزايدة في مجال التمويل زادت الطين بلة إذ إنها ترسو على هجرة الأموال من الأطراف نحو المراكز (والدين الخارجي لبلدان العالم الثالث تجل عن هذه الظاهرة). وقد أوضح باران وسويزي آليات هذا التناقض الخاص الذي يؤدي إلى الهروب إلى الأمام في المضاربة المالية[١٥]. كما أن بول بوكارا Boccara قد لفت النظر هنا إلى أساليب تخفيض قيمة الأموال dèvalorisation التي لجأ رأس المال إليها لمواجهة الأزمة، ومنها إدارة التضخم المتواصل، وتحميل أعباء التمويل على الدولة... الخ[١٦]. لا أعلم إذا كانت جميع هذه الممارسات تستحق أن تعتبر في إطار موحد يستهدف التضبيط. إلا أنها تمثل على أقل تقدير وسائل فعالة ـ في الأجل القصير ـ في مواجهة اختلال من شأنه أن يصبح دونها انفجارياً.

ثمة مجموعة أخرى من الأسباب التي تدعو التضبيط الفوردي إلى التلاشي، وهي أسباب تتعلق بالتطور العام المؤدي إلى مزيد من التداخل بين النظم الإنتاجية، من شأنه أن يحول الاقتصاد الدولي إلى اقتصاد عالمي، حسب وصف ميشيل بود M.Beaud[١٧]. فلا ريب في أن هذا التدخل المتزايد يلغي تدريجياً فعالية السياسات الوطنية التقليدية ويخضع النظام لتحكم «قوى السوق العالمية» دون إمكان تضبيط فعل هذه القوى، بسبب غياب مستويات سياسية واجتماعية فوق الدول تستطيع أن تقوم بالوظائف الجديدة المطلوبة. لذلك تقدمت بالفكرة الخاصة بأن «النظام العالمي الجديد» إنما هو في واقع الأمر «امبراطورية الفوضى»، بل ـ أخذا في الاعتبار ما سبق أن قلته عن تآكل النظم الديموقراطية ـ وفوضى خطيرة للغاية. على هذا الأساس ألفت النظر إلى خطورة عديد من التطورات المحتملة، واستحالة التنبؤ في مستقبلها، سواء أكان بالنسبة إلى مستقبل المنافسة بين الولايات المتحدة واليابان وأوروبا أم بالنسبة إلى مستقبل السوق الأوروبية المشتركة نفسها، بالأولى بالنسبة إلى مستقبل شرق أوروبا وروسيا[١٨]. على أن حكمي الحدسي يؤول بي إلى اعتبار أن «العامل القومي» لا يزال يلعب دوراً حاسماً وأن مقتضيات الاقتصاد كما يقال لن تفرض نفسها، بل على العكس من ذلك من المحتمل أن يتكيف التطور الاقتصادي لفعل العوامل القومية.

أضيف إلى ذلك مجموعة ثالثة من الأسباب التي تجعل التضبيط مستحيلاً في الآفاق المنظورة، ألا وهي أسباب تتعلق بالعلاقات بين المراكز والأطراف.

---

(١٥) Paul Sweezy et Harry Magdoff, «Production and finance,» (MR, Vol.35 - No.1, may 1983).

(١٦) Paul Boccara, **Théories de la régulation et suraccumulation-dévaluation du capital,** (Paris, Issues, No.32, 1988).

(١٧) Michel Beaud, **L'économie mondiale dans les années 80,** (Paris, La Decouverte, 1988).

(١٨) أمين، **امبراطورية الفوضى**، مصدر سابق.

فقد أتاحت العولمة المتعمقة بدءاً بعقد السبعينيات لعدد من أقطار العالم الثالث أن تفرض نفسها كمصدرين صناعيين منافسين للاقتصادات المركزية الأكثر تعرضاً. وقد اتخذ هذا التطور عذره لرفض نظرية الاستقطاب التي أدافع عنها. إلا أن التصنيع الجديد يقوم على فوردية دون حل اجتماعي اشتراكي ديموقراطي، بل بالعكس يقوم على أساس رأسمالية «همجية» ـ وأزعم أن الرأسمالية الهمجية هذه هي بالتحديد سمة أهم الأطراف المستقبلية فهي تجل لنوع من نظام العمل من الباطن Putting out تسيطر عليه الاحتكارات المالية والتكنولوجية العالمية. علماً أيضاً بأن هذا النظام يتطلب في الأطراف أشكالاً استبدادية للدولة. أعتقد أن «الشرق» ـ الاشتراكي سابقاً ـ سينضم في هذه الكتلة من الأطراف الجديدة إلى جانب الجنوب وأن هذا التطور من شأنه أن يقلل من شأن الدول المركزية ذات الوضع المتوسط لصالح الولايات المتحدة واليابان بصفة أساسية.

فالسؤال الحقيقي في هذا الصدد هو الآتي: هل سيندرج التصنيع الجديد في الأطراف في نظام عالمي خاضع لآليات تضبيط مجددة؟

لقد أتى اريجي Arrighi بجواب إيجابي عن هذا السؤال. فزعم أن العولمة المجددة تعيد إدماج الجيش الفاعل والجيش الاحتياطي للبروليتاريا في منظومة اجتماعية موحدة. علماً بأن هذين الجزئين من الطبقة العاملة على صعيد عالمي ظلا منفصلين طوال المرحلة التاريخية الطويلة التي اتسمت بالعزلة السوفياتية (١٩١٧ ـ ١٩٩١). أبديت تحفظات في هذا الشأن[١٩]. فقد ذهب اريجي إلى أن لتراكم رأس المال نتيجتين متكاملتين: فهو يزيد الجزء الفاعل من الطبقة العاملة (الطبقة العاملة الصناعية المنظمة) قوة من جانب، ويزيد جيش الاحتياطي غير الفاعل (المكون من عاطلين عن العمل ومهمشين وعمال القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة... الخ) فقراً من الجانب الآخر. لن أختلف في هذا الحكم العام. إلا أن الماركسية التاريخية أخطأت فيما يتعلق بالربط بين جزئي جيش البروليتاريا. فعدم تقديرها ظاهرة الاستقطاب تقديراً سليماً قد أدى إلى عدم إدراك النتائج المترتبة على فصل الجزئين المعنيين في مناطق جغرافية مختلفة في المراكز والأطراف. فكان ماركس يتصور أن نفس الأفراد ينتقلون من الجيش العامل إلى الاحتياطي وبالعكس حسب الظروف الاقتصادية (فترات الرواج والكساد)، وبالتالي فإن هذا الانتقال المتواصل كان يضمن وحدة الجبهة والاستراتيجية المعادية للرأسمالية. ولكن الاستقطاب أدى إلى وضع آخر، وإلى تبلور استراتيجيتين مختلفتين، إحداهما خاصة بالطبقة العاملة في المراكز (وهي استراتيجية الاشتراكية الديموقراطية). وثانيتهما ضمت الطبقات الشعبية في الأطراف أي الاحتياطي على صعيد عالمي (وهي استراتيجية اللينينية والماوية). فكان ماركس إذن ينظر إلى الصراع الطبقي على صعيد عالمي كعامل أساسي في التضبيط. أقبل تماماً المبدأ ولو أن تجليات هذا الصراع تختلف عن تصورات ماركس.

---

(١٩) Amin, **Capitalism et système mondial**

هـل سيؤدي تصنيع الأطـراف وإعادة انـدماج الشرق الاشتـراكي سـابقـاً في النظـام الرأسمالي إلى العودة للنموذج الماركسي عن وحدة «البروليتاريا» العالمية؟ لا أعتقد ذلـك لأن السوق العالمية الجديدة ستظل مبتورة ومقصورة على بعدين من أبعادها الثـلاثة (التجـارة وتحركات الأموال دون اندماج العمل عالمياً) الأمر الذي لا بد أن يؤدي بدوره إلى مزيد من الاستقطـاب. ولا شك أن شعـوب الأطراف الجـديدة (الجنـوب والشرق) ستـواجـه هـذه الأوضاع من خلال انتفاضات متتالية لا نعلم مسبقاً نتائجهـا. هنا أيضـاً أقول ـ من بـاب الحدس ـ إن العامل القومي سيستمر يلعب دوراً، وبالتالي لا أرى نموذجاً جديداً للتضبيط في التكوين في الآفاق المنظورة.